

تفاعلات خطوة حزب الرئيس ماكرون حيال مغربية الصحراء



في مطلق الأحوال، يردد أكثر من مسؤول أوروبي على أهمية البحث عن حل سياسي "في إطار الشرعية الدولية والأمم المتحدة". ويتم التركيز على "الطريقة الوحيدة الممكنة، وهي استئناف العملية السياسية. وهذه هي طريقة التوازن". ومن الواضح أن إدارة بايدن التي لن تتراجع عن قرار إدارة ترامب، تحاول من خلال تحريك الملف في الأمم المتحدة والعمل على تعيين مبعوث أممي جديد تقادي عودة الأعمال العسكرية وتقادي اتخاذ مواقف تشنت جهد مكافحة الإرهاب الذي تشارك فيه الرباط والجزائر.

من هذا المنطلق تعد خطوة حزب الرئيس إيمانويل ماكرون تحريكا مهما للملف على الصعيدين الفرنسي والأوروبي مع تسجيل نقاط إضافية لصالح مغربية الصحراء.

الدولة الأوروبية الوحيدة المشاركة (فيه) واتخذ في يناير الماضي بشراكة مغربية - أميركية لدعم مبادرة الحكم الذاتي، شدد وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة في رسالة إلى "أصدقاء الرباط الأوروبيين" أنه "على أوروبا أن تخرج من منطقة الراحة وتتبع ديناميكية الولايات المتحدة" حيث "يجب أن يكون جزء من أوروبا أكثر جرأة لأنه قريب من هذا النزاع"، وفي هذا تلميح لإسبانيا بشكل خاص. وفي هذا الصدد تردد الأوساط المناهضة للمغرب أن "الرباط لا تتردد في استعمال كل الوسائل لهذا الغرض، بما في ذلك ورقة فتح المجال أمام الهجرة غير الشرعية نحو جزر الكناري الإسبانية واتفاقيات الصيد" خاصة أن هناك نزعة إسبانية تميل إلى حد ما لطروحات جبهة البوليساريو.

عام 1991. ووفقاً لهذا الانقسام تتحدد مواقف القوى الكبرى ويسري التباين على مواقف الدول الأوروبية إذ أنه بالإضافة إلى فرنسا هناك ترقب لموقف إسبانيا الدولة الجارة والمستعمرة سابقاً للصحراء.

والآن بعد اعتراف واشنطن بالسيادة المغربية في ديسمبر 2020 وبعد أن أعلنت حوالي 20 دولة أفريقية وعربية عن فتح قنوات لها في الصحراء المغربية، تأمل الرباط استكمال نجاحها بمطالبة القادة الأوروبيين بالسير على خطى الرئيس السابق دونالد ترامب أو دعم مشروع الحكم الذاتي على أقل تقدير. وتطالب الرباط إسبانيا، القوة الاستعمارية السابقة، بتغيير حاسم في موقفها. وخلال المؤتمر الوزاري الذي ضم أربعين دولة (كانت فرنسا

هذا الفريق يربط بتأجيل زيارة رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستيكس إلى الجزائر بإدانة المسؤولين الجزائريين لخطوة حزب "الجمهورية إلى الأمام"، فإن إشكالات بروتوكولية (مدة الزيارة والوفد المصغر بسبب جائحة كورونا) ومواضيع مثل تنقية الذاكرة وعبء التاريخ لا تزال تعرقل تطوير علاقات باريس والجزائر. على خط آخر، انتهر الفريق المناصر للمغرب لحظة اعتراف إدارة ترامب بمغربية الصحراء وافتتاح قنصلية أميركية في الداخلة لكي يطالب الدبلوماسية الفرنسية بموقف واضح وترجمة ذلك بافتتاح مركز دبلوماسي في جنوبي المملكة المغربية.

من أجل دعم وجهة نظره يستند هذا الفريق إلى العلاقات الوثيقة التي تجمع باريس والرباط وإلى أن المغرب يقوم بتقييم علاقاته مع الآخرين تبعاً لموقفهم من ملف الصحراء.

ومن المبررات الأخرى المطروحة لتغيير الموقف الفرنسي يكمن العامل الاقتصادي، إذ أن هناك مصلحة لفرنسا في أن تتمركز في منطقة إستراتيجية تربط القارة السمراء بالعالم لأن مدينة الداخلة يمكن أن تحتضن أكبر ميناء بحري في غرب أفريقيا. وحسب خبراء اقتصاديين سنستقطب هذه المنطقة استثمارات ومشاريع خارجية حيث أن الصين تفكر بإقامة مشاريع تجارية وصناعية خاصة بعد إعلان أميركي عن إمكانية الاستثمار في هذه المنطقة الواعدة.

تاريخياً يقول المغرب الذي يسيطر على ثمانين في المئة من أراضي الإقليم إن الصحراء المغربية جزء لا يتجزأ من أراضيه ولا يمانع على حصول الإقليم على حكم ذاتي على أن يظل تحت السيادة المغربية، فيما تصر جبهة البوليساريو بدعم من الجزائر الجارة على استفتاء لتقرير المصير، كما ينص اتفاق وقف إطلاق النار الموقع

تستند إلى علاقة مميزة بين المملكة المغربية والاتحاد الأوروبي انطلاقاً من الشراكة المتوسطية والمصالح المشتركة والحوار الجيوسياسي ومكافحة الهجرة غير المشروعة والحرب ضد الإرهاب.

بينما يحتدم النقاش داخل فرنسا والأوساط الأوروبية بشأن حسم الاعتراف بمغربية الصحراء أخفقت منظمة الأمم المتحدة في مسعاها لتعيين مبعوث إلى الصحراء المغربية وهو منصب شاغر منذ نحو عامين

ويأتي تعزيز حزب "الجمهورية إلى الأمام" لوجوده في الداخلة "ؤلوة الجنوب المغربي" من أجل تسهيل التوجه للناخبين مزدوجي الجنسية (في أفريقيا أو من الفرنسيين - المغربيين في فرنسا) وذلك قبل سنة من الانتخابات الرئاسية الفرنسية. ويندرج انتشار حزب ماكرون في سياق الديناميكية الإقليمية والدولية التي يعرفها حالياً ملف الصحراء المغربية. كما يتزامن مع احتدام نقاشات تقويها مجموعات ضغط (الصالح إحدى وجهتي النظر المغربية أو الجزائرية) وشخصيات مؤثرة في فرنسا وأوروبا. وبينما يسعى أنصار الاعتراف بمغربية الصحراء لدى الإليزيه والمفوضية الأوروبية في بروكسل للحصول على دعم وجهة نظر الرباط تحرك اللوبي الموالي للجزائر ونواب من اليسار الفرنسي ضد خطوة حزب الرئيس ماكرون، وإذا كان



د. خطار أبودياب
أستاذ العلوم السياسية، المركز الدولي للجيوبوليتيك-باريس

أعلن حزب "الجمهورية إلى الأمام" (حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون) أخيراً أنه قرر فتح فرعين بالمغرب، الأول في مدينة الداخلة التي تعتبر ثاني أكبر مدن الصحراء، والآخر بمدينة أغادير جنوب غربي المملكة. واعتبرت الأوساط الفرنسية أن اختيار الداخلة من قبل الماكرونيين يمثل خطوة تركز توجهها فرنسياً للاعتراف بمغربية الصحراء.

وبالرغم من مسارعة سكرتير الدولة الفرنسي للشؤون الأوروبية، تحت ضغط الاحتجاج الجزائري، لنفي أي تغيير في التوجه الرسمي "الحيادي" إزاء نزاع الصحراء المغربية (مركزاً على أن خطوة حزب الرئيس هي خطوة محلية لا تلتزم الحكومة)، يمكن أن يمثل هذا التطور اتجاهاً لتحول في الموقف الفرنسي الرسمي وفي المواقف الأوروبية نظراً للأهمية الإستراتيجية لمدينة الداخلة (ومجمل الإقليم) في المغرب العربي وغرب أفريقيا.

بينما يحتدم النقاش داخل فرنسا والأوساط الأوروبية بشأن حسم الاعتراف بمغربية الصحراء، أخفقت منظمة الأمم المتحدة الأسبوع الماضي في مسعاها لتعيين مبعوث إلى الصحراء المغربية، وهو منصب شاغر منذ نحو عامين. وتجاوزاً للمأزق الأفريقية والمستمر منذ 1975، شهدنا اختراقاً في آخر عهد دونالد ترامب مع الاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء وذلك في موازاة اعتراف دبلوماسية أخرى، والآن بعد التحولات الأميركية والعربية والأفريقية إزاء هذا النزاع، تأتي خطوة حزب الرئيس إيمانويل ماكرون تحريكا مهما لهذا الملف وإمكانية الدفع نحو ديناميكية إيجابية

المقداد لن يعيد ما مسح المعلم عن الخارطة

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدباني
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

الوضع الاقتصادي. ومع ذلك لا يبدو أن التلويح بورقة اللاجئ سيعطي نتيجة.

أكثر ما يمكن أن تحققه رسالة المقداد أنها قدمت وثيقة يمكن لبعض الأحزاب الأوروبية أن تستخدمها وتدعم مواقفها المطالبة بعودة العلاقات من باب إمكانية عودة اللاجئ، فهذه الأحزاب لها مواقف ضد توافد اللاجئ وضرورة إغلاق الحدود.

الرؤية من بروكسل تجاه دمشق مختلفة تماماً عما كانت قبل عقد من الزمن، فالاتحاد الأوروبي لا يرى في النظام مصدر استقرار ولا يرى فيه اللاعب الذي يمكن التعويل عليه بصيغته الحالية.

الموقف الأوروبي من النظام السوري ليس بالضرورة مرتبطاً بالقيم الأوروبية، ولكن يركز على نقطة أن حكومة النظام السوري لا تسيطر على كل البلاد، وإن فعلت لن تستطيع تحقيق الاستقرار على المدى المنظور.

فلماذا على أوروبا أن ترحب بالنظام السوري الذي لم يتعلم من الأزمة شيئاً يذكر؟ الأوروبيون يطالبون بتغييرات في النظام وليس تغيير النظام ومع ذلك لا يبدو أن النظام مستعد لأدنى تغيير.

النظام لديه قناعة بأن أقل تغيير هيكل للسلطة والحكم سيعني مسلسل طويلاً للتفكك والزوال.

الأوروبيون يريدون نظام حكم يرضي الجميع ليس من منطلق أخلاقي وقيمي فحسب، بل من رغبة بعدم دفع ثمن للأزمة مرة ثانية. يريدون نظام حكم قادراً على إعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار الداخلي لينعكس على الخارج ومحيطه.

الأوروبيون لا يعتقدون أن من ساهم بالتدمير يمكنه الإعمار، ومن خلق الأزمة يمكنه تحقيق الاستقرار. يبدو أن مطالب النظام السوري تصطدم بالشرط الأوروبية، ومطالب الأوروبيين تصطدم باستحالة تقبل النظام للتغيير.

لو استطاع المعلم مسح أوروبا عن الخارطة، ستعيد رسالة المقداد العلاقات الأوروبية مع النظام السوري.

هي ألمانيا. هذا البلد يبحث عن اليد العاملة منذ سنوات لتشغيل معاملته، فوجد في اللاجئ السوري فرصة أكثر من كونهم عبئاً، حيث يقوم الآن بالاستفادة منهم وإيجاد فرص عمل لهم. فهو ليس في وارد التخلص منهم.

بينما هناك بعض الدول الصغيرة قد تحاول إعادة اللاجئ إما لاعتبارات حزبية انتخابية أو نتيجة



حقاً، فعملية ضبط وصول المزيد من اللاجئ ليست بيد سوريا اليوم، بل هي بيد تركيا التي تنزح الأوربيين بها دائماً، فالطريق إلى أوروبا يمر عبر شواطئ الأتراك.

أما إعادة اللاجئ السوريين فلا يبدو أن أغلب الدول الأوروبية التي تتحدث صراحة ومساء عن استيائها من اللاجئ تريد إعادتهم بشكل عملي، كون أكبر المستضيفين لهم

حقاً، فعملية ضبط وصول المزيد من اللاجئ ليست بيد سوريا اليوم، بل هي بيد تركيا التي تنزح الأوربيين بها دائماً، فالطريق إلى أوروبا يمر عبر شواطئ الأتراك.

أما إعادة اللاجئ السوريين فلا يبدو أن أغلب الدول الأوروبية التي تتحدث صراحة ومساء عن استيائها من اللاجئ تريد إعادتهم بشكل عملي، كون أكبر المستضيفين لهم

في فترات كان وزير الخارجية السابق وليد المعلم ينادي بمسح أوروبا عن الخارطة في تصريحاته العلنية.

هذه الازدواجية في الخطاب والممارسة أسلوب تقليدي عند النظام السوري، ولكن ما لم تتعلمه حكومة النظام أن الرسائل واللوبيات لن تحل أزمة تجاوزها العمل الدبلوماسي بصيغته التقليدية.

عاد النظام من جديد إلى أسلوب قديم غير صالح لمرحلة جديدة، فأرسل وزير خارجيته فيصل المقداد رسائل غير علنية عن استعداد دمشق للتعاون والحوار لعودة العلاقات ورفع العقوبات أملاً في تكرار الماضي من جديد والتواصل مع واشنطن عبر بروكسل.

النظام السوري يعتقد أنه إذا قدم مغريات للأوروبيين على شكل استعادة اللاجئ السوريين، وتسليمهم ملفات بعض الجهاديين والإرهابيين، سيشكل خرقاً في الدبلوماسية ويفتح أبواباً كانت مستعصية على مدى عقد من الزمن، أخذاً في الاعتبار أن الحرب شبه منتهية مما يعني أن الأصوات المنتقدة ستكون صامتة اليوم.

ما زال النظام يفكر بعقلية ما قبل الحرب ويعتقد أن شيئاً لم يحدث وأنه بمجرد رسالة منه سيمحو تاريخاً أسود ليستجدي الجميع وده. هذه هي العقلية التي سببت الأزمة ويبدو أن الإصرار عليها سيعيق أي انفراجة.

صحيح أنه بقي القليل من العلاقات بين النظام وبعض الدول الأوروبية مثل إسبانيا وإيطاليا والنمسا، هذه الدول التي حافظت على تواصلها مع دمشق على استحياء ليست دولا محورية في الاتحاد الأوروبي، مما يعني أن محاولة دمشق لتحريك الملف الأوروبي والغربي بشكل عام لن تسير سعتها كما تشتهي.

فالدول الأوروبية الفاعلة في السياسة الخارجية وهي فرنسا وألمانيا وبريطانيا (رغم خروج الأخيرة من الاتحاد الأوروبي) غير مستعدة لأخذ مواقف جديدة تجاه الملف السوري دون الولايات المتحدة، فهذه الدول قاطعت النظام السوري في نفس اليوم ولن تعود إلا معاً.

كما أن المغريات التي قدمها النظام السوري للأوروبيين لا تبدو مغرية

غسان إبراهيم
إعلامي سوري

اعتادت الحكومات السورية أن تطرق الباب الأوروبي لترتيب علاقاتها مع الدول الغربية، فلطالما كانت أوروبا بوابة تواصل حتى مع الولايات المتحدة بالنسبة إلى دمشق. وفي سنوات الحرب على العراق ساعد الأوروبيون النظام السوري على تمرير رسائل لوشنطن وبالعكس في محاولة لصياغة تفاهات مستقبل المنطقة ما بعد احتلال العراق، والحيلولة دون تكرار ذلك في سوريا.

النظام السوري يرى أن الأوروبيين هم الأقرب جغرافياً من المنطقة وأكثر المستفيدين أو المتضررين من الوضع القائم، لذلك حرص دائماً على وجود تمثيل دبلوماسي كبير في الاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى شبك علاقات مع أحزاب أوروبية عديدة نصب في خانة أقصى اليسار أو أقصى اليمين.

لماذا على أوروبا أن ترحب بالنظام السوري الذي لم يتعلم من الأزمة شيئاً؟ الأوروبيون يطالبون بتغييرات في النظام وليس تغيير النظام ومع ذلك لا يبدو أن النظام مستعد لأدنى تغيير

وخلال عقد من سنوات الحرب انقطعت العلاقات الرسمية مع الاتحاد الأوروبي وبقيت العلاقات الحزبية التي تبنت مواقف داعمة للنظام السوري حتى في مراحل بشعة من الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان.

الكثير من هذه الأحزاب لها أعضاء في البرلمان الأوروبي عملوا على دعم النظام السوري سواء في العلن أو عبر تواصلهم السري. وبعضهم ذهب لزيارة دمشق خلال الحرب.

كما استفاد النظام من لوبي إيران في أوروبا لإرسال رسائل ومحاولات لكسر الجمود ورفع العقوبات حتى